سابقاً، لم ينته إلا عند تبني الولايات المتحدة الأميركية للموقف الأوروبي؛ أي عندما بدأت تعلن، على لسان كارتر، ضرورة إقامة وطن قومي للفلسطينيين[٤٥].

وعلى أثر زيارة الرئيس المصري، السادات، إلى القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، أصدر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة، المجتمعين في بروكسل، في الثاني والعشرين من الشهر نفسه، بياناً رحبوا فيه بهذه الزيارة؛ راجين أن تفتح باب المفاوضات وتؤدي إلى تسوية عادلة ودائمة تأخذ بعين الاعتبار كل الفرقاء المعنيين. وأعربوا عن ضرورة إيجاد سلام حقيقي لشعوب المنطقة، بما فيهم الشعب الفلسطيني، على أساس مبادىء معترف بها من قبل المجتمع الدولي[٤٦].

وفي ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨، أصدر مؤتمر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة بياناً هنأ المشتركين الثلاثة في محادثات كامب ديفيد، وعبّر عن أمله بإيجاد حل دائم وعادل للمنطقة. أما في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩ فأصدر وزراء الخارجية هؤلاء، بياناً جاء فيه أن معاهدة السلام تمثل التطبيق الصحيح لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، لكن السلام العادل يجب أن يُترجم، عملياً، حقوق الشعب الفلسطيني في وطن[٤٧].

ولقد شهد عام ١٩٧٩ نشاطاً سياسياً مكثفاً من قبل الأوروبيين والفلسطينيين معاً، فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وقد أصدرت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بياناً، في حزيران (يونيو) ١٩٧٩، أدانت فيه إقامة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.

«وفي بداية آب (أغسطس) ١٩٧٩، وصل إلى بيروت مبعوث من ألمانيا الغربية، لاعداد ترتيبات استقبال وزير خارجية بلاده في العاصمة اللبنانية. وكان الهدف من هذه المبادرة، اجراء محادثات مع قيادة م.ت.ف. تؤدي إلى بيان مشترك عن النوايا، يمكن أن يتيح لدول السوق الأوروبية المشتركة، وسائر الحكومات الاوروبية الغربية، المطالبة بتعديل القرار ٢٤٢، والاعتراف بـ م.ت.ف. كممثل وحيد وشرعي للفلسطينيين. كل هذا مقابل تعهدات عربية بضمان امدادات نفطية منتظمة لدول أوروبا الغربية». جاء هذا في الوقت الذي كانت فيه القاهرة وواشنطن تبذلان كل الجهود في محاولة للحصول على تنازلات اسرائيلية تتعلق بالفلسطينيين. وقد رجع المبعوث الالماني ومعه ما يسمى بـ «خطة سرية» حول الصراع العربي – الاسرائيلي تتضمن موقفه الذي يشير، بصراحة، إلى حق الفلسطينيين في وطن[٤٨].

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، ألقى لورد كارنغتون، المندوب البريطاني، كلمة عن الجماعة الاقتصادية الاوروبية، داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، «طالب فيها باحترام حق الشعب الفلسطيني في تحقيق مصيره وذلك من خلال ممثلين له، لكي يقوم بدوره داخل المفاوضات الجارية من أجل تسوية شاملة». وأكد ان القرار ٢٤٢ غير كامل لأنه لم يأخذ في الاعتبار الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين والتي تفوق بكثير وضعهم كلاجئين؛ كما انه يتجاهل إيمان الفلسطينيين بأنهم شعب مميز له الحق في وطن. وطالب باضافة بند إلى القرار المذكور يتوافق مع هذه الحقائق. «وفي نفس الوقت نادى المندوب